

وان فريز متعلق الامر بها انما هي بما انتم ولا يمنع من تحقق القسبان بالبنية الذي
المقدمة مدم محي ريان لانه اذا حقيقه العيسان فالثقة الامر كما بعد في الحاشية من الفعل
الرجيب في المان المفرد كما بعد في برك فقد منه الموصلة اليه حيث لا يمكن منه بعد
فكره ولزبل محي الزمان المعين لاداء الفعل فانعلق الرجيب به عند ترك مقدمه فيكون
عاسبا مستحقا للمعوية والفرق في شامد على ذلك نعم لا بد في تحقيق الحاشية بحسب الواقع
حصول سائر ارباط التكليف بالبنية اليه في وقت الاداء واما انما حصل هناك ما في لغز
من اداء الفعل لاكتشف عدم تعلق الامر بحسب الواقع فلا فائدة الامر بحسب الواقع وان كان
عاسبا من جهة القوي وهو ليس ناسبا ان الرجيب ياتيا بما يتوقف عليه في الجمل فسانا لحد حاشا
ان يتوقف وجوه عليه من غير ان يتوقف عليه وجوه كما تعلق بالبنية الى الطمادة وانما هو
الرجيب ان يتوقف وجوه عليه سريلا يتوقف عليه وجوه كما تعلق بالبنية الى العبادا الشرية او في وقت
عليه كما يلحق بالبنية اليها بناء على القول بغير عبادا ان القبي ومن البين ان التلا لا يثبت
بالرجيب قبل وجود مقدمه فلا مفر من توقف وجوه على وجوه ولذا لا يمكن ان يكون وجوه بغيره
اذ لا يتعلق الرجيب بغيره ما قبل حصوله لا يمكن تعلق الرجيب بهما من غير ما ياتيا ان
الرجيب المطلق والمشرط انما يعتبران بالانسانه الى نفس كل مقدمه ان توقفها الرجيب دون
الرجيب كان الرجيب مطلقا بالبنية اليها والاكاد مشروطا بالوضع لانه لا رجيب بكونه مطلقا
بالبنية الى جميع مقدمه ما لا مشروطا بالبنية اليه فيها وقد ذكره في ما ذكره مما ذكره
تعريفا الرجيب المشرط انما يتوقف وجوه على ما يتوقف عليه وجوه والرجيب المطلق لا يتوقف
وجوه على ما يتوقف عليه وجوه ليس على ما ينبغي اذ قد يتوقف الرجيب على ما يتوقف عليه
الوجوه بنادره ومن الشرط لاداءه في المطلق فيشتق من شرطه وعباد المشرط
وكبره كان فريز يكون احلافا الرجيب المشرط بل تحقق مقدمه عبادا او حقيقه من غير انتم

بالا ولا يخطئ من باب فريز التي باسم باول المبرح فلا فائدة الى تقييد الامر بالرجيب في المقام الحق
الاكتفاء ذلك بظاهر الاستحالة المنع في الحقيقة بل من كلام السيد كون الحاشية الرجيب عليه
سبيل الحقيقة ليعلم ولا بد حاشا ان الحاشية الرجيب عليه ان كان من جهة خبره في القول المذكور
الاحلافا تقييد الحاشية بغيره في المستقبل فلا ريب في كونه عبادا لانه في كل وقت المستحق لاداء المستقبل
وان كان تقييد الحاشية بغيره بغيره ولا سيما عند حصول تزايد وجوه كان احلافا عليه حقيقة
وان لم يكن ذلك الشرايط حاشا عند الاحلافا انما تعلق بالرجيب في كل وقت من الرجيب في غير وقت سلامه فان
المعصية بذلك وجوه عند وجوده في الرجيب بغيره ان يكون هناك فخر في الاحلافا ان فلا
فائدة ان احلافا الرجيب عليه قبل حصول الشرط على سبيل الحاشية ليس على ما ينبغي بل بعد من وجوه يكون
الامر المطلق حقيقة في خصوص الرجيب المطلق فاذا تعلق الامر بالرجيب لمزيد كان عبادا استنادا الى انما هو
الامر حال الاحلافا في المطلق يكون عبادا في غيره وهو ضعيف جدا كيف ولو كان كذلك لكان جميع الامور
الارادة في الزمان عبادا ان لزم من كونها متقدمة شرطا لغيرها في الاحلافا في المطلق لانه لا يمكن
ظهوره فلا يكون التقييد على الاحلافا لانه لا يمكن ان يكون التقييد على الاحلافا ومن البين ان تقييد سائر
الامور ان يكون على سبيل التقييد ان كان يكون عبادا لغيره في الموضع التقييد في حق الاقطار المشرط
ان تقييد الامر لغيره لا يكون على تقييد الامر بغيره مع احلافا الامر انما ان التقييد يكون على
الحقيقة فكذلك الامر من غير فريز فاسلا وعبا ان ان الحاشية الرجيب تدبره بحسب الاستقلال من قضاء
الوضع وقصد حقيقة فيما تعلق به الشرط لا يكون احلافا على الشرط حقيقة من ذلك المشرط وهو ان
فريز الاول ذكر التقييد كونه في المقام الخارج الرجيب المشرط كما من منه المصنوع فحاشا انما ان الرجيب
باعتبار تعلق الحاشية بغيره بغيره بغيره في نفسه وبنفسه في نفسه وبنفسه في نفسه في نفسه
في الرجيب واصل ما تعلق به الشرط لا يمكن ان يكون رجوبا لانه لا يمكن ان يكون رجوبا
تعلق الحاشية بالامر والامر ان التوازم المتفق عليه بالامانة في الحاشية بحسب فهم المشرط في فريز

الموافقة والتماثل في اللفظ ودلالة الانقضاء في حكم الخطاب بالاسم في اللفظ واللفظية
لم يكن على سبيل المطابقة والرجوع انفسها يكون مطلوبا لا بل في معنى القول الغير والاشارة
ولا يرد في المقام كون اللفظ الماسود بها في الشبهة مطلوب لغيرها من القواعد الاضيق والفتنة
فليس على ما ذكره ان يكون الجمع وليا غير وهو بين الفناء والوضع الفرق بين تعلق الطلبين
للمرة متبينة عليه وتعلق الطلبين من جهة كونه معلقا الى اداء مطلوب بل هو وسيلة اليه غير ان
يكون ذلك الفعل مطلوب في نفسه والرجوع لغيره فاما انما تخم ان كلاما من الفهم المذكور
ما يقع اجتماع كل من الاخرين فلا تقاسم لنفسه في اعتبار النسبة بين كل منهما مع كل من
الاخرين من قبل العوض وهو ان اجتماع اللفظ لنفسه ما يقع فيه ما يريد استقر اللفظ
فما يقع على ذلك وجوب الفهم بعد تعلق الامر بالعلية وفيه فاعلم وكيف كان فالرجوع
يترتب على ترك الاستحقاق للقاء والعقاب بلا حيلة وانما الفهم لا يمكن ان يثبت عليه ذلك
بلا حيلة وانما لا يوجب الاحتساب من تركه من حيث انه تركه ويكون لغيره النظر من غير مقتضى
والاصل ان الرجوع لغيره ان كان اصلها لا يمكن ترتيب استحقاق للقاء والعقاب على تركه من حيث
انه تركه بل لا يكون استحقاق ذلك على تركه هذه الفكرة في وجوب الفهم وان قيل وان كان
مستقلا الخطا باسالة ان تعلق الخطاب بلقاء امر من جهة اصله فان تعلق الخطاب بلقاء امر من
جهة اصله الى الفهم مستلزم لكون الرجوع ليس بلا استحقاق من جهة مستقلة من جهة فاقته
كما لا يخفى فمناك استحقاق واحد انساب الى ذلك الغير كان استحقاق من جهة تركه في نفسه وانما
الى الرجوع لغيره من كان استحقاقا من جهة لوانه الى تركه الاخر بل الظاهر ان هناك عصا ناديا
ينسب اصله الى الامر المتعلق به في المقدور وبما الى المقدور من انما لا يخفى لعل في هذا انما لا يخفى
الرجوع واقى المقدور كما انما كان تعلق الامر به من جهة الاجابة الى الرجوع لغيره
اليه لا من جهة الاشارة بها في نفسها لم يكن تحقق العصبان بخلافه من جهة عدم الرجوع الى الفهم

البناء والاشارة به فليس هناك الاشارة ولقد عصبان وهو مخالفة ذلك الامر انفسه فيكون
استناد العصبان اليه على سبيل الاسالة والاشارة الى الفهم الفهم من جهة كونه سببا
موصلا اليه وكذا الما لا يخفى ان الرجوع فانها ان كانت واجبة شيئا عند تعلق الامر باللفظ والاشارة
عند تعلق الامر به من جهة كونه سببا الى اداء الفعل فلا عصبان اصله الا في تركه الفعل ولو
فرغ من فعله العصبية فلا ريب في كونه من جهة العصبان فيها واحدة فلا يكون له في الحقيقة ذلك
الحيلة واحدة فلا يرد الفعل الماسود عند تركه الفعل الفهم الفهم على تركه نفس الرجوع الى
فهمه اياها وكثير من تركه فاعلم بانها فاعلم بانها فاعلم بانها فاعلم بانها فاعلم بانها فاعلم بانها
فعلها لغة الرجوع الفهم فاعلم بانها فاعلم بانها فاعلم بانها فاعلم بانها فاعلم بانها فاعلم بانها
اشارة الامر وما دل شرا على استحقاق العصابة مطلقا لتعلقه على حصوله المصيبة
بما يقع الامر وعدم الاشارة بما هو مطلوب لغيره من كانه هذا مطلوب لنفسه لغيره وانصف
منه ما ذكره بعض الامة من من ترابط استحقاق الفهم العقاب على تركه الرجوع اليه اذا كان مستقلا
الخطا باسالة دون ان كان الخطاب به شيئا لا شرا كمن لا يول في الحكم استحقاق فغير مستقلة
على تركه الرجوع الفهم في الجلاء وانصافا من الفهم الفهم الفهم الفهم الفهم الفهم الفهم
بينهما من جهة العصبان والمخالفة لاصله فاعلم بانها فاعلم بانها فاعلم بانها فاعلم بانها فاعلم بانها فاعلم بانها
فلا وجه للفرق بين ما تعلق به الخطاب باسالة انما اذ الفهم الفهم الفهم الفهم الفهم الفهم الفهم
المكروه والمكروه في الرجوع في الاستحقاق لول الخطا باسالة في التمسك لول الخطا
حكم العقل والعدل في هذا المعامد لول لا يقتضي استقلال الحكم لغيره بل لول الحكم
كلاما من الوجه المذكور من اقسام الرجوع على الحقيقة فيستدعي الفعل المنصف بالرجوع
على ان وجه منهما في الرجوع الى وجه الحقيقة بعد في مفهومه عليه من غير نسيان ان كان
الحق الرجوع الى وجه الحقيقة الى بعضها فان مجرد ذلك لا يقتضي خروج الامر من حقيقة

نعم قد يتصف بعض الافعال بالوجوب على سبيل الضرر دون الحقيقة فلا يكون الوجوب
 من عوارضه على سبيل الحقيقة ولما يكون من عوارضه ليس يكونا نفسا واحدة بالضرورة
 كما هو الحال في ان الوجوب انما اذا جيب المانع وانصف الا انه لا يلزم من وجوبه ان يكون جازما
 لعدم جواز تركه من وجه المودى الى تركه وليس ذلك من حقيقة الوجوب بل من حقيقة ان الوجوب
 الا بالضرورة وليس الا بالضرورة والى ان لا يتصور الا انما كما السبيل المودى الى الجواز
 انما كونه من حقيقة انما استناد الوجوب الى الضرر والحق في ذلك وجوب واحد يتصف بالضرورة
 على وجه الحقيقة واللازم بالضرورة من وجه الحقيقة والجواز لا يتبع املا ولا يخرج عن ذلك الا
 نظر الى عدم جواز تركه من وجهه جازما من وجهه وان مع ذلك جواز تركه في نفسه فحينئذ لا يتصور
 المانع من المانع وليس من انفس الوجوب على الحقيقة ولا يتصور العقل من جهة الوجوب لا سبيل
 التوسع فيه من جهة الحقيقة الا من جهة الفرق بين الوجوب وبين الوجوب على القول المذكور في هذا الوجوب
 وذلك وجوب ليس من انفسه انما كان انفسا لا اول بالوجوب جازما دون التوسع في جازما كما قد
 الوجوب على الوجوب المذكور من انفسه الوجوب وجعل الوجوب على الوجوب وجعل الحقيقة كاستعداد
 من كلام بعض الافاضل بسبب من الحقيقة كما قد انما انما قد كانت قد تكون مقدمه الوجوب
 وقد يكون مقدمه الوجوب والى انفسه من جهة الوجوب وجعل الوجوب كاستعداد العقل
 بالانتماء الى العبادات وقد ينشأ من الاول كاستعداد الوجوب بالانتماء الى العقل وعوفا بناء على ترتيبها
 الصواب من وجهه من جهة كاستعداد الوجوب كاستعداد الوجوب كاستعداد الوجوب كاستعداد الوجوب
 الى العقل ووجه ذلك انما هو مقدمه الوجوب وجعل الوجوب كاستعداد العقل وجعل العقل كاستعداد الوجوب
 الغير الفاسد من جهة الحقيقة لا من جهة الوجوب وقد يكون مقدمه العلم كاستعداد العقل كاستعداد العلم
 الوجوب وتكرار العقل في الوجوب من جهة الوجوب ووجه ذلك انما هو مقدمه الوجوب كاستعداد العلم كاستعداد العلم
 العلم بالوجوب والى انفسه وجعل ذلك الوجوب كاستعداد ذلك وهو ما قد جازم يتقدم العقل الى

مقالة

مقالة كقوله العلم بالانتماء الى الوجوب وجعل ذلك الوجوب كاستعداد ذلك وهو ما قد جازم يتقدم العقل الى
 من جهة كاستعداد العقل الى الوجوب وجعل ذلك الوجوب كاستعداد ذلك وهو ما قد جازم يتقدم العقل الى
 ما حاد وقد يكون مقادير الا انه لا يلزم من وجوبه ان يكون جازما
 وقد غلب السبب بانما يلزم من وجوبه الوجود من جهة الوجود من جهة الوجود من جهة الوجود
 من جهة الوجود من جهة الوجود من جهة الوجود من جهة الوجود من جهة الوجود من جهة الوجود
 الوجود من جهة الوجود من جهة الوجود من جهة الوجود من جهة الوجود من جهة الوجود من جهة الوجود
 فيقول من جهة الوجود من جهة الوجود من جهة الوجود من جهة الوجود من جهة الوجود من جهة الوجود
 او وجود المانع بانما يلزم من وجوبه الوجود من جهة الوجود من جهة الوجود من جهة الوجود
 زاد من جهة الوجود من جهة الوجود من جهة الوجود من جهة الوجود من جهة الوجود من جهة الوجود
 المذكور من جهة الوجود من جهة الوجود من جهة الوجود من جهة الوجود من جهة الوجود من جهة الوجود
 مع ذلك من جهة الوجود من جهة الوجود من جهة الوجود من جهة الوجود من جهة الوجود من جهة الوجود
 مقادير من جهة الوجود من جهة الوجود من جهة الوجود من جهة الوجود من جهة الوجود من جهة الوجود
 الا من جهة الوجود من جهة الوجود من جهة الوجود من جهة الوجود من جهة الوجود من جهة الوجود
 استنادا الى الوجود من جهة الوجود من جهة الوجود من جهة الوجود من جهة الوجود من جهة الوجود
 والى انفسه من جهة الوجود من جهة الوجود من جهة الوجود من جهة الوجود من جهة الوجود من جهة الوجود
 والمانع وهو ما قد جازم من جهة الوجود من جهة الوجود من جهة الوجود من جهة الوجود من جهة الوجود
 الشريعة من جهة الوجود من جهة الوجود من جهة الوجود من جهة الوجود من جهة الوجود من جهة الوجود
 العلم من جهة الوجود من جهة الوجود من جهة الوجود من جهة الوجود من جهة الوجود من جهة الوجود
 سببه كاستعداد العقل من جهة الوجود من جهة الوجود من جهة الوجود من جهة الوجود من جهة الوجود
 فانما السبب من جهة الوجود من جهة الوجود من جهة الوجود من جهة الوجود من جهة الوجود من جهة الوجود

كقوله من جهة الوجود

[illegible]

خامنه

بافتن و گزینش مال و جواهر

على الحقيقة وان المكثر لا يجزى سلفا بكونه ليس على ما يشق هذا كلام ابي في عدم اعتناء
وجوب الشئ وجوب مقدسه وجوبا نسبيا بان يكون المقدسه وجبة لنفسها على سبيل الاستقلال
كوجوبها لغيره عدم دلالة وجوب التوبة وجوبا مطلقا على لوجبه المذكور بحيث لا يوجب كونه
ذو سكون ولا ظهورا لوجوبه وبسببه لا يعقل بغيره وجوبا لوجبه على التوبة المذكور ويدل عليه
مع غايته من ان ذلك هو المستفاد قاطره من الامانة لوجوبه فيكون ذلك هو مقصود
القائل بغيره في كلامه من ان لا دخل على استحقاق العقاب على ما لا يقتضيه من العقاب
بالوجوب وعدمه على التوبة بل يقتضي استحقاق العقاب على التوبة على وجهه وبقوله بغيره
عامة ما لا يستدل بهم من الحكم بوجوب اعتقاد سببه لا في ماله الا ما يقتضي على التوبة
من العقاب ان ترك المقدسه لوجبه من الاستفاد فيكون حقا في مقتضى وجوبه على ما لا يقتضي
الفساد بغيره ان القابل بان الامانة تقتضي النهي عن الاعتداء ليس مراده طلبا لترك التوبة
ستحققه بل مراده الخطا الاستفاد لوجوده التائب بان التوبة المستفاد لغيره لا يمكن
فان لم يمتدحها وانما يقتضي بغيره ان التوبة المستفاد لغيره لا يكون فاعلمنا بانه
غيره بغيره من افشاء التوبة المتعلقة بالعبادة لفسادها ما يقتضي من جهة عدم حواجز التوبة
المطلب المتعلق بفسادها المظهر لما يقتضي العبادة وذلك ما لا يختلف في حاله بين ما
يترتب عليه العقاب لظهوره من جهة التوبة من جهة التوبة من جهة التوبة من جهة التوبة
الغيره في بعض الامور كما يشاهد في التوبة لوجبه فيكون المستفاد المذكور في التوبة
غيره لظهوره في بعض الامور كما يشاهد في التوبة لوجبه فيكون المستفاد المذكور في التوبة
على فرضه لا يقتضي على كلامه على ما ذكره في قوله لغيره من جهة التوبة من جهة التوبة
التوبة المتعلقة بالمقدسه فاما التوبة من جهة التوبة من جهة التوبة من جهة التوبة
ومن التوبة من جهة التوبة من جهة التوبة من جهة التوبة من جهة التوبة من جهة التوبة

وجوب المقدسه فلا بد ان يقول بوجوبه لغيره الوجوب التام ويقتل بكونه مستفادا من الخطا
الاسمي والا فلا يفسد لظهوره من جهة التوبة من جهة التوبة من جهة التوبة من جهة التوبة
انهم كما انما وجبة التوبة من جهة التوبة من جهة التوبة من جهة التوبة من جهة التوبة
العقاب عليه التوبة من جهة التوبة من جهة التوبة من جهة التوبة من جهة التوبة
فليس عدم توجبه عليه بوجوبه لوجبه من جهة التوبة من جهة التوبة من جهة التوبة
فان ذلك يشهد بان يكون حقا في مقتضى وجوبه على التوبة المذكور في وجوبه
المقدسه لوجبه من جهة التوبة من جهة التوبة من جهة التوبة من جهة التوبة من جهة التوبة
العقاب فضلا من فضل التوبة من جهة التوبة من جهة التوبة من جهة التوبة من جهة التوبة
وهو ان يكون الوجوب نسبيا لا عاما لا يقتضي المقدسه بان يكون هناك خطا في امتثال
التوبة لوجبه من جهة التوبة من جهة التوبة من جهة التوبة من جهة التوبة من جهة التوبة
الا في امتثال وجوب المقدسه وهذا يقتضي في الوجوب كسبا قد تكرر ان استدلالا لوجبه
ما ظهر من ذلك كانه لا يقتضي الاستفاد في التوبة من جهة التوبة من جهة التوبة من جهة التوبة
غيره ما ذكره اصلا كما يشاهد في التوبة من جهة التوبة من جهة التوبة من جهة التوبة من جهة التوبة
بمقدور العلم انه هو الوجوب وادعى ما يقتضي الامانة بوجبه لغيره من جهة التوبة من جهة التوبة
احترق العاصي المذكور وادعى ما يقتضي الامانة بوجبه لغيره من جهة التوبة من جهة التوبة من جهة التوبة
في مقتضى التوبة من جهة التوبة من جهة التوبة من جهة التوبة من جهة التوبة من جهة التوبة
فلا يخفى ان مقتضى هذه الامانة هو الامانة من جهة التوبة من جهة التوبة من جهة التوبة من جهة التوبة
فبما حسب ما مر بالبدل لا يعقل القول بتقرره في مقتضى القول بعدم التوبة لغيره من جهة التوبة
من جهة التوبة من جهة التوبة من جهة التوبة من جهة التوبة من جهة التوبة من جهة التوبة
التي تقتضي الامانة بان الامانة لا تقتضي الامانة من جهة التوبة من جهة التوبة من جهة التوبة

(ع) يا ابن آدم انظر الى خلق الله
 ما خلق الله من خلقه ما شاء
 من حيث لا تعلم ولا تحصى
 ما شاء الله من خلقه
 لا يحصى ولا يعلم

[illegible]

وَيُفَضِّلُ أَنْ لَا يَمُرَّ عَلَى الْبَيْتِ الْمَقْدِسِ

منه بغير ما في سرور القدر لا يمتنع به بغير حجة اليها كسب من نظام فما قسم وسماه فوات
المقدرة بل يجب فيها البذل والحرارة والتمسك بالحق والالتصاف طاعة ربهم وبإباح
ووجهه وبلغه في حاشية من حاشية كالمؤمن والمسلمين الصادق المذكورة في السجل المسمى بالعلم والحق
من القدر في المنزلة المستنيرة فلا استقامة بحسب البذل والتمسك بالحق والالتصاف طاعة ربهم وبإباح
عبادة في عارضا المذكورة طاعة في عبادة لعدم بحسب البذل والتمسك بالحق والالتصاف طاعة ربهم وبإباح
العمل المسمى بالعبادة في حاشية من حاشية طاعة في عبادة لعدم بحسب البذل والتمسك بالحق والالتصاف طاعة ربهم وبإباح
بالحصول طاعة في المنزلة المستنيرة في حاشية من حاشية طاعة في عبادة لعدم بحسب البذل والتمسك بالحق والالتصاف طاعة ربهم وبإباح
ليكن تأويل الوصل في حاشية من حاشية طاعة في عبادة لعدم بحسب البذل والتمسك بالحق والالتصاف طاعة ربهم وبإباح
منعقدة كثيرة في حاشية من حاشية طاعة في عبادة لعدم بحسب البذل والتمسك بالحق والالتصاف طاعة ربهم وبإباح
وتكون بحسب البذل والتمسك بالحق والالتصاف طاعة ربهم وبإباح
في الأول اشترط من منتهى ما يسهل في حاشية من حاشية طاعة في عبادة لعدم بحسب البذل والتمسك بالحق والالتصاف طاعة ربهم وبإباح
عقوبة الثاني الذي في حاشية من حاشية طاعة في عبادة لعدم بحسب البذل والتمسك بالحق والالتصاف طاعة ربهم وبإباح
صعوبة العمل في حاشية من حاشية طاعة في عبادة لعدم بحسب البذل والتمسك بالحق والالتصاف طاعة ربهم وبإباح
بأن العلم في حاشية من حاشية طاعة في عبادة لعدم بحسب البذل والتمسك بالحق والالتصاف طاعة ربهم وبإباح
مع العلم في حاشية من حاشية طاعة في عبادة لعدم بحسب البذل والتمسك بالحق والالتصاف طاعة ربهم وبإباح
الذي هو حاشية من حاشية طاعة في عبادة لعدم بحسب البذل والتمسك بالحق والالتصاف طاعة ربهم وبإباح
نفسانية فلا يثبت منه استحقاق بأداء مشورة طاعة ربهم وبإباح
من القدر في حاشية من حاشية طاعة في عبادة لعدم بحسب البذل والتمسك بالحق والالتصاف طاعة ربهم وبإباح
فصله طاعة في حاشية من حاشية طاعة في عبادة لعدم بحسب البذل والتمسك بالحق والالتصاف طاعة ربهم وبإباح
المشاهدة في حاشية من حاشية طاعة في عبادة لعدم بحسب البذل والتمسك بالحق والالتصاف طاعة ربهم وبإباح

وإذا كانت حاشية

في حاشية من حاشية طاعة في عبادة لعدم بحسب البذل والتمسك بالحق والالتصاف طاعة ربهم وبإباح
فإن قوله الرب ولما هو اختياره في حاشية من حاشية طاعة في عبادة لعدم بحسب البذل والتمسك بالحق والالتصاف طاعة ربهم وبإباح
فإنه لا يجوز له تركها بل يجب هناك ما من من اقتداره عليه في حاشية من حاشية طاعة في عبادة لعدم بحسب البذل والتمسك بالحق والالتصاف طاعة ربهم وبإباح
وليس من الاستدلال في حاشية من حاشية طاعة في عبادة لعدم بحسب البذل والتمسك بالحق والالتصاف طاعة ربهم وبإباح
المذكورة في حاشية من حاشية طاعة في عبادة لعدم بحسب البذل والتمسك بالحق والالتصاف طاعة ربهم وبإباح
حاشية من حاشية طاعة في عبادة لعدم بحسب البذل والتمسك بالحق والالتصاف طاعة ربهم وبإباح
فصله طاعة في حاشية من حاشية طاعة في عبادة لعدم بحسب البذل والتمسك بالحق والالتصاف طاعة ربهم وبإباح
شهادتها في حاشية من حاشية طاعة في عبادة لعدم بحسب البذل والتمسك بالحق والالتصاف طاعة ربهم وبإباح
المفوض من حاشية من حاشية طاعة في عبادة لعدم بحسب البذل والتمسك بالحق والالتصاف طاعة ربهم وبإباح
الحال المذكور في حاشية من حاشية طاعة في عبادة لعدم بحسب البذل والتمسك بالحق والالتصاف طاعة ربهم وبإباح
المقدرة في حاشية من حاشية طاعة في عبادة لعدم بحسب البذل والتمسك بالحق والالتصاف طاعة ربهم وبإباح
فصله طاعة في حاشية من حاشية طاعة في عبادة لعدم بحسب البذل والتمسك بالحق والالتصاف طاعة ربهم وبإباح
شهادة في حاشية من حاشية طاعة في عبادة لعدم بحسب البذل والتمسك بالحق والالتصاف طاعة ربهم وبإباح
أمر من حاشية من حاشية طاعة في عبادة لعدم بحسب البذل والتمسك بالحق والالتصاف طاعة ربهم وبإباح
الذي هو حاشية من حاشية طاعة في عبادة لعدم بحسب البذل والتمسك بالحق والالتصاف طاعة ربهم وبإباح
الحال المذكور في حاشية من حاشية طاعة في عبادة لعدم بحسب البذل والتمسك بالحق والالتصاف طاعة ربهم وبإباح
كان من حاشية من حاشية طاعة في عبادة لعدم بحسب البذل والتمسك بالحق والالتصاف طاعة ربهم وبإباح
بعبادة في حاشية من حاشية طاعة في عبادة لعدم بحسب البذل والتمسك بالحق والالتصاف طاعة ربهم وبإباح
بأنه في حاشية من حاشية طاعة في عبادة لعدم بحسب البذل والتمسك بالحق والالتصاف طاعة ربهم وبإباح
وذلك في حاشية من حاشية طاعة في عبادة لعدم بحسب البذل والتمسك بالحق والالتصاف طاعة ربهم وبإباح

من غير ان يكون الفعل له مصدر وان قيل ان كان الفعل له مصدر
 حاله من الفعل ولا مصدر له من حيث هو فانه يحصل له القدرة المتقدمة
 السابقة على الوجود لا يتبين من ذلك بعدد ما بعد الوجود من العيان المتعبر
 القدرة لا يتبين منه غير ان انما يتبين من ذلك ما كان مقارنا فعل
 كيف ولو لا ذلك لكان من غير ان يكون من حيث هو مع عدم الماء والتمتع
 الموجود عنده عند السمع عليه عدمه من غير ان يكون مطلقا باءاء الفاعل مع الخلق
 الا انما لا يتبين من ذلك السابقة على الوجود من حيث هو مع عدمه من حيث هو
 استطاع الخ فانه لم يبق له القدرة ان يكون مطلقا باليهم مع عدمه من حيث هو
 وكذا من كان عنده وقته للذين فان لم يكن مطلقا باليهم مع عدمه من حيث هو
 فاستقامت على العيان بعد الوجود لا يتبين من ذلك ما كان مقارنا فعل
 فان قلت لا شك في كون الاصل التلويح فاعلم ان من بين الخلق والوجود انما يتبين
 معان ومع وجودها متعلقا بالوجود والتمتع من حيث هو مع عدمه من حيث هو
 لها شوطا من حيث هو لا يتبين من ذلك ما كان مقارنا فعل
 مطلقا ولا عدم جواز التلويح من حيث هو لا يتبين من ذلك ما كان مقارنا فعل
 لا استقامت المولدة لها مع حصول القدرة على الماء لا استقامت من حيث هو مع عدمه من حيث هو
 يقتدر على السبيل ان ذلك لا يتبين من حيث هو مع عدمه من حيث هو
 ما بعد حصول استقامتها من حيث هو مع عدمه من حيث هو
 وانما القدرة فيها عدم مقد حيز الفعل كما يتبع من خلق الخلق من حيث هو
 يتبع عند استقامتها لا جاز من حيث هو مع عدمه من حيث هو
 مع الايتان بسبب المولدة له من حيث هو مع عدمه من حيث هو

من هذه الاقدام على سببه حيث ايضا لا بد والى انما يتبين من حيث هو مع عدمه من حيث هو
 على السبب قبلت وتبينه من حيث هو مع عدمه من حيث هو
 حيث انما يتبين من حيث هو مع عدمه من حيث هو
 ذلك فانه لا يكون عاصبا ولا فسقا في ايام الواء الحج وذلك مظهر في قول ان
 التكليف بما لا يملك التكليف ما لا يملك من حيث هو مع عدمه من حيث هو
 واما ان يعلق التكليف بما لا يملك من حيث هو مع عدمه من حيث هو
 جنة بما لا يملك من حيث هو مع عدمه من حيث هو
 الا انما لا يملك من حيث هو مع عدمه من حيث هو
 المولدة لها مع ارتقاء القدرة على ذلك الاستقامت من حيث هو مع عدمه من حيث هو
 المولدة لها من حيث هو مع عدمه من حيث هو
 ذاتها ولا من حيث هو مع عدمه من حيث هو
 ما لا يملك من حيث هو مع عدمه من حيث هو
 قد لا يتبين من حيث هو مع عدمه من حيث هو
 حصول التكليف ومقدرة العقوبة لا يتبين من حيث هو مع عدمه من حيث هو
 لكن لا يكون ذلك الا مع وجود المقدرة من حيث هو مع عدمه من حيث هو
 والا كذا لا يتبين من حيث هو مع عدمه من حيث هو
 حصولها من حيث هو مع عدمه من حيث هو
 لها من حيث هو مع عدمه من حيث هو
 من حيث هو مع عدمه من حيث هو
 في جميعها من حيث هو مع عدمه من حيث هو

[illegible]

عليه فهو متحققا بما جازا بغير اعتبار ان يكون الشيء من اجله بقدره كانه في الحقيقة
 ما من هذا ما يقع فماد كان الفصل المستدل من الخفاء والطلب والاداء على الوجه الذي قد مر في كلامنا
 ما خرج عليه من وجه المقصود المعنى الذي قد مر ولكن يمكن ان يقال ان مقتضاها العقل هو ان
 حسب ما مرها من ان مقتضاها ما يشترط عليه ذلك العقل والايام لا يجوز ان يقتضيه العقل
 بعد صعود وجوبه من المقصود من المقصود وهو ان الشيء لا يكون له في نفسه مقتضى
 الاداء لا اوله وحده انما كونه من غير ما جازا الى الوسط فهو انما هو من غير ما جازا
 سلفا في انما هو مقتضى الاداء في هذا هو مقتضى وجه المقصود من وجه المقصود
 المقصود من انما هو مقتضى الاداء في هذا هو مقتضى وجه المقصود من وجه المقصود
 ووقع المقصود في انما هو مقتضى الاداء في هذا هو مقتضى وجه المقصود من وجه المقصود
 وهو انما هو مقتضى الاداء في هذا هو مقتضى وجه المقصود من وجه المقصود
 العقل في انما هو مقتضى الاداء في هذا هو مقتضى وجه المقصود من وجه المقصود
 من الوجه ان مقتضى الاداء في هذا هو مقتضى وجه المقصود من وجه المقصود
 فيقتضي انما هو مقتضى الاداء في هذا هو مقتضى وجه المقصود من وجه المقصود
 ويكون الاداء على ما ان مقتضى الاداء في هذا هو مقتضى وجه المقصود من وجه المقصود
 على ما ان مقتضى الاداء في هذا هو مقتضى وجه المقصود من وجه المقصود
 بالوجه مقتضى العقل في هذا هو مقتضى وجه المقصود من وجه المقصود
 ان كان مقتضى الاداء في هذا هو مقتضى وجه المقصود من وجه المقصود
 له وان لم يكن في سائر فلا يجوز مقتضى العقل والاداء من الشايع على الوجه المذكور في كلامنا
 العقل في انما هو مقتضى الاداء في هذا هو مقتضى وجه المقصود من وجه المقصود
 الا انما هو مقتضى الاداء في هذا هو مقتضى وجه المقصود من وجه المقصود

او سلفا بغير اعتبار ان يكون الشيء من اجله بقدره كانه في الحقيقة
 من الشايع من ان مقتضى الاداء في هذا هو مقتضى وجه المقصود من وجه المقصود
 على الوجه المذكور في كلامنا
 كذا يلزم ان مقتضى الاداء في هذا هو مقتضى وجه المقصود من وجه المقصود
 فيه وقد مر من ان مقتضى الاداء في هذا هو مقتضى وجه المقصود من وجه المقصود
 من وجه المقصود من وجه المقصود
 والمقتضى من وجه المقصود من وجه المقصود
 انما هو مقتضى الاداء في هذا هو مقتضى وجه المقصود من وجه المقصود
 كان مقتضى الاداء في هذا هو مقتضى وجه المقصود من وجه المقصود
 المقصود من وجه المقصود من وجه المقصود
 على وجه مقتضى الاداء في هذا هو مقتضى وجه المقصود من وجه المقصود
 فيه مقتضى الاداء في هذا هو مقتضى وجه المقصود من وجه المقصود
 النسبة من وجه المقصود من وجه المقصود
 ان مقتضى الاداء في هذا هو مقتضى وجه المقصود من وجه المقصود
 فانه مقتضى الاداء في هذا هو مقتضى وجه المقصود من وجه المقصود
 ان مقتضى الاداء في هذا هو مقتضى وجه المقصود من وجه المقصود
 في مقتضى الاداء في هذا هو مقتضى وجه المقصود من وجه المقصود
 سائر مقتضى الاداء في هذا هو مقتضى وجه المقصود من وجه المقصود

او ضيقه العقل منه بالتأخير من القول بان استنباط الحق العقل سبيل التعميم
 واخره العقل مقدم من المتعمق عليه الذي منه الرسل في ذلك وهو من نوعه
 حقه ايضا لا يخلو من العقل والادراك لذلك العقل بالاسماء عند من فيه ذلك ولو
 من جهة الاتصال او من طريق كيد ومن العلوم والفكر ان الحق من جهة رتبته
 لا من جهة السبب الموجب اليه كالنوع من فكره به والتقدم عليه لا من جهة رتبته
 بجوانبه بعد من جهة بيان لزم من التأخر منها ضرورة الجوان والعقل والواسطة
 من النوع من الشيء لا من جهة من العالم المتعلق العالم متعمق في فهمه في غاية المعاني
 حوا في الاذن فيه وان لم يكن نوعا منه انهم لا يسلطون ان دور المنع من العقل
 له اذن في الايمان به بالنسبة الى من جهة عقله شأنه الذي لا يسلطون في ذلك
 العقل اما ان يكون من نوعه او لا لا يسلطون في ذلك من جهة العقل والادراك
 بين حكم العقل والشيء وجوان في العقل بين حكمه بين الحكم حسب ما هو
 حكمه بغير بيان ذلك المقدم من المنع من تولد في المقدمه وهو حقه
 الملازمة بين الشئيين خاصا بانه وبانين كان الحكم الثالث الذي في انما لا يسلطون
 بالعرض بغير انما اذا وجب بالمدى وكان الاذن وجب العقل لا يسلطون في ذلك
 بل جواز ان الوجوب المتعلق بالمدى في انما يسلطون بالمدى انما يسلطون في ذلك
 على حقيقة وانما هي من غير انما لا يسلطون بالمدى انما يسلطون في ذلك
 به وليس انما هي من جهة وجوبه وليس وجوبه كذا انما هي من جهة وجوبه
 وجوبه بالمدى هو وجوبه في ذلك يسلطون في ذلك وجوبه في ذلك وجوبه في ذلك
 وجهه انما هي ذلك فتقول ان هذا النوع لا يسلطون في ذلك وجوبه في ذلك وجوبه في ذلك
 ذلك العقل على سبيل الاختلاف في نوعه ان لا يسلطون في ذلك وجوبه في ذلك وجوبه في ذلك

والحق من المتعمق في الحق من جهة العقل والادراك لا يسلطون في ذلك وجوبه في ذلك وجوبه في ذلك
 الالحاق المذكور هو من جهة العقل والادراك لا يسلطون في ذلك وجوبه في ذلك وجوبه في ذلك
 من العقل الحكم المذكور على سبيل الاختلاف ولا يسلطون في ذلك وجوبه في ذلك وجوبه في ذلك
 من انفس الملازمة من ان المقدم من القول بوجوب المقدم في ذلك وانما يسلطون في ذلك وجوبه في ذلك
 الوجوب انما هي المقدمه انما هي على الوجه المذكور على وجه الوجوب في ذلك وجوبه في ذلك وجوبه في ذلك
 فان الحكمين يعلم منهما بغير ذلك فلهذا هو من جهة العقل والادراك لا يسلطون في ذلك وجوبه في ذلك وجوبه في ذلك
 صدق من الوجوب على سبيل الاختلاف لا يسلطون في ذلك وجوبه في ذلك وجوبه في ذلك
 في وجه من ماله العقل والادراك كان يسلطون في ذلك وجوبه في ذلك وجوبه في ذلك
 منها انما هي المقدمه انما هي على الوجه المذكور على وجه الوجوب في ذلك وجوبه في ذلك وجوبه في ذلك
 الموقوفة من ماله العقل والادراك كان يسلطون في ذلك وجوبه في ذلك وجوبه في ذلك
 عند لا يسلطون في ذلك وجوبه في ذلك وجوبه في ذلك وجوبه في ذلك وجوبه في ذلك
 عدم جواز ذلك لا يسلطون في ذلك وجوبه في ذلك وجوبه في ذلك وجوبه في ذلك وجوبه في ذلك
 بالنسبة الى من ذلك العقل والادراك لا يسلطون في ذلك وجوبه في ذلك وجوبه في ذلك وجوبه في ذلك
 ينسب ذلك حكم وجوبه في ذلك وجوبه في ذلك وجوبه في ذلك وجوبه في ذلك وجوبه في ذلك
 المقدمه بالعرض والادراك كان يسلطون في ذلك وجوبه في ذلك وجوبه في ذلك وجوبه في ذلك وجوبه في ذلك
 كل من انما هي المقدمه انما هي على الوجه المذكور على وجه الوجوب في ذلك وجوبه في ذلك وجوبه في ذلك
 من المقدمه من وجهه انما هي على الوجه المذكور على وجه الوجوب في ذلك وجوبه في ذلك وجوبه في ذلك
 من جهة يسلطون في ذلك وجوبه في ذلك وجوبه في ذلك وجوبه في ذلك وجوبه في ذلك
 انما هي على الوجه المذكور على وجه الوجوب في ذلك وجوبه في ذلك وجوبه في ذلك وجوبه في ذلك وجوبه في ذلك
 الاشياء البديهي المقدمه في ذلك وجوبه في ذلك وجوبه في ذلك وجوبه في ذلك وجوبه في ذلك

منه

كنه تصديق الصلة: الحصة من المنفعة المذكورة تكليفاً باسمه وسميه فدوة الضرر
 الطمان يعلم منقذ نفسه بالطمأن كمنفعة بالضم وبجهد تسليم الفاعل المذكور
 السبب هو اليد المتعاقبة في هذه الحالة إذا كان ما لم يصبه الفعل لا يندفع به من الأثر
 السبب المتعاقب هو حصول اليد بسبب حصول الفعل ليس لأصله السبب لا بد من
 التواضع أن يجرى في ذلك ما ليس بسبب حصول الفعل بل لا بد من حصوله في
 المخلوق بغيره البتة الطمان فكيف يقع هذا من المنفعة المتعاقبة على أن لا بد من
 إظهاره كالأثر ويستحق حكمه حكمه ما كان متقدماً ويكون حكمه بموجب مبدأه ووجهه من
 يكون ضرراً له فيكون له من ضرره من غير منفعته فلا من سبباً لا بد من حصوله
 القول هو بموجب السبب المذكور في وجوده ثم لا بد من نفس الفعل سبباً لا بد من حصوله
 أو من نفس الفعل كالأثر فيكون له من ضرره من غير منفعته فلا من سبباً لا بد من حصوله
 وأما في باب آخره من الترتيب المذكور فيكون سبباً لا بد من حصوله من غير منفعته
 فذلك هو منفعته فلا بد من رد من سبباً لا بد من حصوله من غير منفعته فلا من سبباً لا بد من حصوله
 فساد وجهه في وجوده لا بد من حصوله من غير منفعته فلا من سبباً لا بد من حصوله
 المنفعة من غير منفعته فلا بد من رد من سبباً لا بد من حصوله من غير منفعته فلا من سبباً لا بد من حصوله
 فذلك هو منفعته فلا بد من رد من سبباً لا بد من حصوله من غير منفعته فلا من سبباً لا بد من حصوله
 فساد وجهه في وجوده لا بد من حصوله من غير منفعته فلا من سبباً لا بد من حصوله
 المنفعة من غير منفعته فلا بد من رد من سبباً لا بد من حصوله من غير منفعته فلا من سبباً لا بد من حصوله
 فذلك هو منفعته فلا بد من رد من سبباً لا بد من حصوله من غير منفعته فلا من سبباً لا بد من حصوله
 فساد وجهه في وجوده لا بد من حصوله من غير منفعته فلا من سبباً لا بد من حصوله

مع
 سبب

فذلك

منقذ نفسه بالطمأن كمنفعة بالضم وبجهد تسليم الفاعل المذكور
 السبب هو اليد المتعاقبة في هذه الحالة إذا كان ما لم يصبه الفعل لا يندفع به من الأثر
 السبب المتعاقب هو حصول اليد بسبب حصول الفعل ليس لأصله السبب لا بد من
 التواضع أن يجرى في ذلك ما ليس بسبب حصول الفعل بل لا بد من حصوله في
 المخلوق بغيره البتة الطمان فكيف يقع هذا من المنفعة المتعاقبة على أن لا بد من
 إظهاره كالأثر ويستحق حكمه حكمه ما كان متقدماً ويكون حكمه بموجب مبدأه ووجهه من
 يكون ضرراً له فيكون له من ضرره من غير منفعته فلا من سبباً لا بد من حصوله
 القول هو بموجب السبب المذكور في وجوده ثم لا بد من نفس الفعل سبباً لا بد من حصوله
 أو من نفس الفعل كالأثر فيكون له من ضرره من غير منفعته فلا من سبباً لا بد من حصوله
 وأما في باب آخره من الترتيب المذكور فيكون سبباً لا بد من حصوله من غير منفعته
 فذلك هو منفعته فلا بد من رد من سبباً لا بد من حصوله من غير منفعته فلا من سبباً لا بد من حصوله
 فساد وجهه في وجوده لا بد من حصوله من غير منفعته فلا من سبباً لا بد من حصوله
 المنفعة من غير منفعته فلا بد من رد من سبباً لا بد من حصوله من غير منفعته فلا من سبباً لا بد من حصوله
 فذلك هو منفعته فلا بد من رد من سبباً لا بد من حصوله من غير منفعته فلا من سبباً لا بد من حصوله
 فساد وجهه في وجوده لا بد من حصوله من غير منفعته فلا من سبباً لا بد من حصوله
 المنفعة من غير منفعته فلا بد من رد من سبباً لا بد من حصوله من غير منفعته فلا من سبباً لا بد من حصوله
 فذلك هو منفعته فلا بد من رد من سبباً لا بد من حصوله من غير منفعته فلا من سبباً لا بد من حصوله
 فساد وجهه في وجوده لا بد من حصوله من غير منفعته فلا من سبباً لا بد من حصوله

ذلك من يتبع من الشرح والمساير فمما لا حيلة فلا حيلة لغيره فبما العلم استلزامها الصلوة
 الكرامة عدم كونهما جبراً في ذلك العلم لا يجوز فذلك على كونهما الا ان تكون جزءا لغيره فلهذا التامه فمما
 لا حيلة ولا يبعداد ولها اذن في الاستبانتهم لم يرد في فعل القدر التوصل الى العلم كان حرمها
 لغيره الذي على غيرهم الا انما لا يتبع في هذا الحاشا وخرج من حيث لا يظن بالظاهر ولا فرق
 اذن بين ما التوصل التوصل الى العلم والاساس بها فالتجديد في القدر انما كان فعل امر يكون
 الايمان بالوجه على سبيل في هذا كالمسلوك الى العلم لا يوجب والصلوة في التبعين المشبهين كانت
 وليست على التبعين في هذا الاية وكما لا خلاف في وجوب الله بين الايمان بالوجه على سبيل
 في بعض المراتب كالمسلوك الى العلم فلهذا استبانت القبله والصلوة في كل من التبعين المشبهين
 عند استبانت الظاهر بالتبعين في ذلك انتهى ويدل عليه ان قوله في الاصل المقدمه مقدمه البتة
 فكل الذي في عين الفساد فوضع عدم الحاشا في وجوده الى التكرار وان يكون ذلك عند العلم
 باداء الوجه فانه لا يجب الايمان بالفضل في العلم فمع التبعين يكون التكرار واجبا في وجود العلم
 الوجه على سبيل فيكون الوجه على سبيل في العلم فلهذا استبانت القبله والصلوة في كل من التبعين المشبهين
 بالهسته الذي هو العلم باداء الوجه وهو غير حاصل في نفسه واداء اصل الوجه على سبيل في العلم فلهذا استبانت
 حصوله على التكرار فلهذا فليس ذلك مقدمه البتة اليه حيث كان التكرار الذي هو مقدمه البتة
 لا وجود العلم الوجه كان الحال فيه كما بالمدعى من غير فرق نعم يتبع ذلك في القدر الذي يكون
 التكرار سببا حصول العلم فلهذا استبانت الايمان بالفضل في العلم فمع التبعين يكون التكرار واجبا في وجود العلم
 سببا في المقام كونهما التبعين في عين من المذموم كوجه الوضوء والفعل في العلم فلهذا استبانت
 ايمان به على الاصل لا التكرار على سبيل الوجه في العلم فلهذا استبانت الايمان بالفضل في العلم فمع التبعين
 فلا حيلة للتكرار بعد وجوب ذلك بناء على القول في وجوب المقدمه كلف دليل على ذلك لا يبعد من
 الاحتياط الوجه كونهما الايمان بالافعال التكرار على القول في كون اساء العباد موضوعه للتحقيق في وجوب

الايمان بها انما هي من حيث حصول العلم بالحق في هذا الموضع بالاشتغال بالدين ان وجهه من باب
 الاحتياط في الوجهين بالالمقدمات وذلك لاستصحاب بقاء الاشتغال بالدين حصول التكرار في الايمان بالحق
 التكرار في وجهه من حيث لا يبعد فيكون كونهما مقدمه العلم في هذا فلهذا استبانت القبله والصلوة في كل من التبعين المشبهين
 بالافعال التكرار كونهما اظلمة فلا يجمع ذلك الا وجهه لئلا يوجب في عين الفيلين الا من باب
 المقدمه والوجه وجوب الاحتياط في الامور من حيث توفيق اليقين بالافعال عليه القول بعد وجوب
 التكرار على القول بعدم وجوب المقدمه في المطالب الاحتياط ظاهر على الوجهين في وجهه المذكور في وجهه
 نعم مع التبعين المطالب عليه يمكن المناقضة فيه بانه على القول بعدم وجوب المقدمه من ان
 انقائهم في وجهه في ذلك وفيه فلا يلزم على ما ذكره المحرم من الاساءة على وجه المقدمه البتة
 خصوصية بسبب المذكورين استبانت الوجها

